وزراء الخارجية ناقشوا التطورات المتلاحقة في المنطقة وتداعياتها المختلفة على النظام الاقليمي.. وإدانة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لعزل القدس المحتلة والتضييق على سكانها

«الوزاري العربي» يبحث سبل دعم صمود الشعب الفلسطيني

جانب من أعمال الدورة الـ 164 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية (كونا)

عواصم ـ وكالات: ناقش وزراء الخارجية العرب في القاهرة أمس التطورات المتلاحقة في المنطقة وتداعياتها المختلفة على النظام الاقليمي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

جاء ذلك خلال الدورة العادية الـ 164 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة وبمشاركة الكويت.

وأكد وزير الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، خليفة بن شاهين المرر، خلال كلمته أمام الاجتماع الوزاري العربي، أن القضية الفلسطينية تظل محورا أساسيا في سياسة الإمارات، مشددا على أن الحل العادل والشامل لا يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وأوضح أن الزخم المتزايد للاعتراف بالدولة الفلسطينية يجب أن يبنى عليه عبر حشد دعم دولي أكبر، ليس فقط لوقف الحرب في غزة، وإنما أيضا لتوفير المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة دون عوائق، ووقف مسار التهجير وضم الأراضي. وأضاف المرر أن الإمارات ترى ضرورة وقف التدهور في الأوضاع بالضفة الغربية والقدس الشريف، بما في ذلك مواجهة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، وتغول المستوطنين والمتطرفين، بمن فيهم المتطرفون من الحكومة الإسرائيلية نفسها.

وأكد أن الضغط الدولي الفاعل مطلوب للعودة إلى طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين، وصولا إلى الحل العادل والشامل والمستدام.

واعتبر أن الطريق نحو الاستقرار في المنطقة يبدأ من وقف الحرب، وتثبيت الحقوق الفلسطينية، وتعزيز مسار المفاوضات السلمية، مؤكدا أن الإمارات متمسكة بدورها الفاعل في نشر ثقافة السلام، ودعم الشعب الفلسطيني في سعيه لإقامة دولته المستقلة وتحقيق تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار والتنمية.

من جانبه، قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية إن خطر العدوانية الإسرائيلية يتفاقم ليشكل تهديدا مباشرا لكل النظام العربي وأمن المنطقة بأسرها. وأضاف الصفدي أن العالم يواجه نظاما إسرائيليا لا حدود لوحشية حروبه التدميرية على غزة والضفة الغربية المحتلة، وكذلك على استقرار سورية ولبنان ومستقبلهما.

وقال: «لقد دمرت اسرائيل غزة، وتسرق الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وتعلن أنها تريد فرض سيادتها عليها».

وبين أن إسرائيل تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم العربي من خلال مشروعها لتغيير خرائط المنطقة، مؤكدا أن هذا الواقع يفرض على الدول العربية إعادة تقييم أدوات عملها المشترك.

وشدد على أن مواجهة هذا الخطر تتطلب عملا عربيا جماعيا قائلا: «علينا أن نعمل معا وفق استراتيجية شاملة، سياسية واقتصادية وقانونية ودفاعية، توظف كل الأدوات المتاحة لحماية مستقبلنا ومصالحنا، ولحماية حق المنطقة في العيش بسلام عادل ودائم». وشدد الصفدي على منح الأولوية لوقف العدوان على غزة وإنهاء المجاعة التي تسببت بها إسرائيل في القطاع تحت أنظار العالم.

بدوره، قال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبوالغيط إن إسرائيل تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ومنع إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين.

وأكد أبو الغيط أن حرب الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة تمثل «مخططا مكشوفا لتصفية القضية الفلسطينية ومحو الكيان الفلسطيني أرضا وشعبا وهوية وهو ما لن يكون ابدا».

وأضاف أن التركيز يجب أن يكون للعمل على وقف المذبحة التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة والضفة، مشددا على أن «دفاعنا عن حل الدولتين والدولة الفلسطينية هو دفاع عن مستقبل المنطقة». هذا وناقش الاجتماع الوزاري، مستجدات الأوضاع في كل من: سورية والسودان واليمن وليبيا ولبنان والصومال وآليات التعامل مع التحديات الإقليمية الراهنة التي تهدد الأمن القومي العربي.

وكان وزراء الخارجية العرب قد عقدوا اجتماعا تشاوريا مغلقا قبيل بدء أعمال الدورة العادية الـ 164 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، بحضور الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط، حيث ناقشوا خلاله سبل دعم صمود الشعب الفلسطيني إنسانيا وسياسيا تحت وطأة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

من جهة اخرى، أدانت لجنة عربية «الإجراءات الهادفة إلى عزل مدينة القدس والتضييق على سكانها وآخرها المصادقة على خطة الاستيطان في منطقة E1، تمهيدا لمحاصرة البلدة القديمة وعزلها عن محيطها الفلسطيني».

واعتبرت اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، برئاسة الأردن، في بيان صحافي عقب اجتماعها العاشر على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب، أن ذلك يمثل «اعتداء سافرا على حق الشعب الفلسطيني في تجسيد دولته المستقلة».

كما أدان أعضاء اللجنة جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي والطابع التاريخي والديني لمدينة القدس، ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مؤكدين على أن «هذه الممارسات والانتهاكات مخالفة للقوانين الدولية والقرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبطلان ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة». وأكد الوزراء مجددا أنه «لا سيادة لإسرائيل على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وأن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها، وأي اعتداءات أو إجراءات أحادية تمس المكانة القانونية للقدس». وشددوا على «ضرورة الالتزام بمبدأ السلام العادل والشامل المشروط بزوال الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والمتصلة جغرافيا والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط 4 يونيو 1967».

ارتفاع أعداد القتلى والمصابين من منتظري المساعدات والمجاعة

«حماس» وإسرائيل تعرضان شروطهما لعقد «صفقة شاملة» في غزة

عواصم ـ وكالات: ردت كل من حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية «حماس» وإسرائيل على طلب الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقد «صفقة شاملة» بشأن وقف إطلاق النار وتبادل الاسرى والرهائن في غزة، بينما يواصل جيش الاحتلال قصفه الجوي والمدفعي على القطاع المحاصر موقعا عشرات القتلى والجرحى.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب على منصته الخاصة للتواصل الاجتماعي «تروث سوشيال»: «اطلبوا من حماس أن تعيد جميع الرهائن الـ 20 فورا (وليس 2 أو 5 أو 7!)، وستتغير الأمور بسرعة. سينتهي الأمر«في اشارة إلى امكانية توقف الحرب».

من جهتها، أكدت حركة «حماس» استعدادها لإبرام صفقة شاملة، لكن ضمن شروط معينة، وقالت في بيان: «لاتزال حركة حماس تنتظر رد العدو الصهيوني على المقترح الذي قدمه الوسطاء لنا في 18 أغسطس الماضي، والذي وافقنا عليه مع بقية الفصائل الفلسطينية».

وأضافت: «وفي هذا السياق، تجدد حماس التأكيد على استعدادها للذهاب إلى صفقة شاملة يتم بموجبها إطلاق سراح جميع أسرى العدو لدى المقاومة، مقابل عدد متفق عليه من الأسرى الفلسطينيين لدى الاحتلال، ضمن اتفاق ينهي الحرب على غزة، وانسحاب كامل قوات الاحتلال من القطاع، وفتح المعابر لإدخال احتياجات غزة كافة، وبدء عملية الإعمار.

وفي إشارة إلى أنها لن تشارك في حكم غزة بعد الحرب. وأضافت «حماس» بالقول: «كما تجدد الحركة التأكيد على موافقتها لتشكيل إدارة وطنية مستقلة من التكنوقراط لإدارة شؤون قطاع غزة كافة وتحمل مسؤولياتها فورا في كل المجالات».

في المقابل، رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مطالب «حماس»، وقال مكتبه في بيان: «للأسف، هذه محاولة أخرى من حماس لا جديد فيها. يمكن أن تنتهي الحرب فورا وفقا للشروط التي وضعها الكابينت، وهي: أولا، إطلاق سراح جميع الرهائن. ثانيا، نزع سلاح حماس. ثالثا، نزع سلاح القطاع. رابعا، سيطرة أمنية إسرائيلية على القطاع. خامسا، تشكيل حكومة مدنية بديلة لا تهدد إسرائيل».

وأضاف البيان: «هذه الشروط وحدها كفيلة بمنع حماس من إعادة التسلح وتكرار مجزرة 7 أكتوبر مرارا وتكرارا كما وعدت».

وفي سياق متصل، لوح وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس بأن خطة غزو مدينة غزة ستستمر إذا لم تقبل «حماس» بشروط إسرائيل.

جاء ذلك، غداة تظاهر الإسرائيليين امام منزل نتنياهو في مدينة القدس المحتلة، حيث طالبوا بإبرام صفقة لإعادة الأسرى وإيقاف الحرب في غزة.

واتهمت عائلات الأسرى نتنياهو والحكومة بتجنب مناقشة مقترح الوسطاء ومواصلة حرب وصفوها بأنها دون أهداف أو مبررات.

إلى ذلك، أعلنت السلطات الصحية في غزة، مقتل ما لا يقل عن 84 فلسطينيا وإصابة اكثر من 338 آخرين خلال 24 ساعة، نتيجة استمرار عدوان الاحتلال الاسرائيلي والقصف المكثف على مناطق متفرقة في القطاع رغم الدعوات الدولية والإقليمية إلى ايقاف الحرب على غزة.

وأكدت السلطات في بيان صحافي أمس أن قوات الاحتلال تواصل ارتكاب المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين ما رفع حصيلة عدوان الاحتلال المستمر منذ السابع من أكتوبر 2023 ليصل إلى 64231 شهيدا و161583 مصابا.

وأضافت أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال 24 ساعة «17 شهيدا و174 مصابا أثناء بحثهم عن المساعدات الإنسانية ليرتفع إجمالي ضحايا «شهداء لقمة العيش» إلى 2356 شهيدا وأكثر من 17244 مصابا منذ بدء العدوان».

وفي السياق ذاته، سجلت السلطات الصحية ثلاث حالات وفاة جديدة بسبب المجاعة وسوء التغذية المتفشية بين الفلسطينيين في غزة لترتفع حصيلة الوفيات الناتجة عن المجاعة إلى 370 حالة من بينهم 131 طفلا.

الأوروبيون يبحثون مع ترامب دعم أوكرانيا والضمانات الأمنية

جانب من اجتماع القادة الأوروبيين والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في باريس أمس (أ.ف.ب)

باريس ـ أ.ف.ب: بحثت الدول الأوروبية الداعمة لأوكرانيا أمس مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الضمانات الأمنية التي ينبغي تقديمها لكييف وسبل تكثيف الضغط على روسيا لحملها على الجلوس إلى طاولة مفاوضات السلام.

وقبل اللقاء الذي عقد بالڤيديو بين الرئيس الأميركي والقادة الأوروبيين الرئيسيين فضلا عن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بحسب قصر الإليزيه، كان قادة دول «تحالف الراغبين» الذي يضم حوالي 30 دولة غالبيتها أوربية تدعم أوكرانيا عسكريا، أضفوا طابعا رسميا على الضمانات الأمنية التي يعتزمون توفيرها لأوكرانيا ما ان يتم التوصل إلى وقف إطلاق نار. في مطلع القمة التي شارك فيها نحو 35 من قادة الدول حضوريا في باريس أو عبر الاتصال بالڤيديو، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن اللقاء «سيسمح بوضع اللمسات الأخيرة على الضمانات الأمنية المتينة التي ستقدم لأوكرانيا».

وشدد رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر الذي رأس مع ماكرون «تحالف الراغبين»، على أن «من الضروري زيادة الضغوط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فيما يستمر هذا الأخير «في تأخير مفاوضات السلام وشن هجمات مروعة على أوكرانيا». واطلع الأوروبيون من ترامب على الخطوات الملموسة التي يريد الأميركيون القيام بها لدعم جهودهم.

وكان الرئيس الأميركي الذي أعرب أخيرا عن خيبة أمل كبيرة ببوتين، قد ألمح أمس الأول إلى احتمال فرض عقوبات جديدة على روسيا ما لم تستجب لتطلعات السلام من دون أن يخوض في التفاصيل. وقال ترامب: «ليست لدي أي رسالة للرئيس بوتين، فهو يعرف موقفي، وسيتخذ قرارا بطريقة أو أخرى»، مضيفا: «مهما كان قراره، فإما أن نكون سعداء به أو غير سعداء. وإذا كنا غير راضين عنه، فسترون أشياء تحدث».

وعلى هامش الاجتماع، التقى الرئيس الأوكراني المبعوث الخاص للرئيس الأميركي ستيف ويتكوف، ومن ثم عقدا مؤتمرا صحافيا أمس.

ويضم «تحالف الراغبين» داعمي أوكرانيا على الصعيد العسكري وغالبيتهم أوروبيون، فضلا عن كندا وأستراليا واليابان.

وجددت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا التأكيد أمس أن روسيا لن تقبل «أي تدخل أجنبي أيا كان شكله» واصفة الحماية التي تطلبها كييف بأنها «ضمانات خطر للقارة الأوروبية». ورد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته أمس خلال زيارة لبراغ بأن القرار بشأن نشر قوات غربية في أوكرانيا لا يعود لروسيا.

إدارة ترامب تطلب بتّاً «عاجلاً» من المحكمة العليا في الرسوم الجمركية

«النواب الأميركي» سيُعيد التحقيق في أحداث «الكابيتول»

واشنطن ـ وكالات: صوت أعضاء مجلس النواب الأميركي الجمهوريون على تشكيل لجنة فرعية جديدة تحقق في أحداث الكابيتول في السادس من يناير 2021.

والهدف الرسمي للجنة الفرعية الجديدة هو «التحقيق في المسائل المتبقية المتعلقة بهجوم 6 يناير 2021». وستضم اللجنة الفرعية ثمانية أعضاء من بينهم ثلاثة ديموقراطيين، ومن المقرر أن تصدر تقريرها النهائي بحلول ديسمبر 2026. وتأتي هذه الخطوة بعد قرابة ثلاث سنوات من تحميل لجنة في مجلس النواب بقيادة الديموقراطيين الرئيس آنذاك دونالد ترامب المسؤولية في اقتحام أنصاره مبنى الكونغرس بهدف منعه من المصادقة على فوز منافسه جو بايدن بالرئاسة.

وبعد توليه الرئاسة للمرة الثانية في يناير 2025، أصدر ترامب عفوا عن أكثر من 1500 شخص متهمين أو مدانين بالاعتداء على الكابيتول.

على صعيد اخر، طلبت إدارة الرئيس ترامب من المحكمة العليا البت بصورة «عاجلة» بشأن رسومها الجمركية المشددة بعدما قضت محكمة استئناف بعدم قانونيتها، معتبرة أن هذا الحكم أضر بالمفاوضات التجارية الحساسة الجارية. وناشد المستشار القانوني للحكومة، جون ساور المحكمة العليا في التماسه «تسريع البت في القضية إلى أقصى حد ممكن نظرا إلى الأهمية الكبرى للتأكيد السريع على كامل قانونية رسوم الرئيس».

وطلب من المحكمة العليا البت بحلول 10 سبتمبر الجاري فيما إذا كانت تعتزم النظر في الملف، وفي حال قبول الالتماس سيتم عقد الجلسات بحلول مطلع نوفمبر القادم.

وقدم الالتماس بعد صدور قرار عن محكمة استئناف فيدرالية قضى بأن الرئيس تجاوز سلطته في استخدام صلاحياته الاقتصادية الطارئة لفرض رسوم جمركية واسعة النطاق.

ورأى القضاة في قرارهم أن «القانون يمنح الرئيس صلاحيات واسعة لاتخاذ عدد من الإجراءات ردا على حالة طوارئ وطنية معلنة، لكن أيا من هذه الإجراءات لا يتضمن صراحة سلطة فرض رسوم جمركية وضرائب أخرى».

إعلانات الدليل
22272748 - 22272749

شركة تصاميم الوطنية للمقاولات العامة للمباني
أعمال مخططات الإنشائي والمعماري
أعمال هيكل أسود - بناء ملاحق وإضافة أدوار - تشطيب على المفتاح - جميع أعمال صبغ داخلي والخارجي - أرضيات خرسانة وإيبوكسي - مساح وسيجما - موازييك - حجر الواجهات - صحي - سيراميك - الكهرباء - مظلات - الانترلوك
السالمية - شارع سالم المبارك - مجمع السلام مول ميزانين - مكتب رقم 46
+965 99040906
+965 90908660
ndc.kuw@gmail.com

إعلان
تقدم السادة/ شركة مجموعة انشاءات الهاشمي للتجارة العامة والمقاولات
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01113
شركة في- فلو للمضخات والانظمة المحدودة - الجنسية/ الصين الشعبية
ونشاط الوكالة عبارة عن: مضخات
على أن تكون المدة من 2025/06/12 إلى 2030/06/11

إعلان
تقدم السادة/ شركة الدليل بالاس للتجارة العامة
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01116
شركة عذب للمياه - الجنسية/ السعودية
ونشاط الوكالة عبارة عن: مياه عذب
على أن تكون المدة من 2025/06/19 إلى 2026/06/18

للإيجار مكاتب
66074085
66645400

إعلان
تقدم السادة
شركة البيت الكلاسيكي للتجارة العامة والمقاولات
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01118
شركة "ال دبليو دي" للصناعات اس دي ان - بي اتش دي - الجنسية/ ماليزيا
ونشاط الوكالة عبارة عن: التعيين كموزع لماركة "ال دبليو دي" سلسلة 20 من مخارج المقابس المحمولة القابلة لاعادة التوصيل
على أن تكون المدة من 2025/01/01 إلى 2025/12/31

إعلان
تقدم السادة/ شركة كاظمه للمشاريع الهندسية
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01102
شركة إس جي إي سي كوربوريشن - الجنسية/ الصين الشعبية
ونشاط الوكالة عبارة عن: إس جي إي سي كوربوريشن لتصنيع وتجميع وبيع وتركيب وصيانة المصاعد والدرج الكهربائي وأحزمة نقل الركاب
على أن تكون المدة من 2025/05/30 إلى 2027/12/31